

ملخص المنشور



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

التجاري وفا بنك ش.م

إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية لامتنصاص الخسائر

والغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي أقصاه 500.000.000 درهم

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة العملية هذه
- الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك برسم السنة المالية 2020 والنصف الأول من سنة 2021 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13 دجنبر 2021 تحت المرجع EN/EM/032/2021

الحد الأقصى	الشرط "A" غير مدرج في البورصة	الشرط "B" غير مدرج في البورصة
العدد الأقصى للسندات	500 000 000 درهم	500 000 000 درهم
القيمة الاسمية	5 000 سند تابعي لأجل لا محدود	5 000 سند تابعي لأجل لا محدود
الأجل	100 000 درهم	100 000 درهم
سعر الفائدة الاسمي	أجل لا محدود، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة لتاريخ الانتفاع، والذي لا يمكن أن يتم إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات	قابل للمراجعة كل عشر سنوات بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد بالرجوع إلى السعر الكامل لأجل 52 أسبوعاً (سعر نقدي) والمحدد اعتماداً على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2021، تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 225 و 235 نقطة أساس
علاوة المخاطرة	بين 225 و 235 نقطة أساس	بين 205 و 215 نقطة أساس
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنوياً)	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشرط A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشرط B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنوياً)
قابلية تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	بالتراضي (خارج البورصة)

فترة الاكتتاب: من 21 إلى 23 دجنبر 2021 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصرياً على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحهم في هذه المذكرة للعملية

الهيئة الاستشارية

Attijari Finances Corp.



Attijariwafa bank
CORPORATE FINANCE

الهيئة المكلفة بالتوظيف



التجاري وفا بنك
Attijariwafa bank

تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقاً لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 44-12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 13 دجنبر 2021 تحت المرجع VI/EM/036/2021

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة العملية هذه
- الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك برسم السنة المالية 2020 والنصف الأول من سنة 2021 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13 دجنبر 2021 تحت المرجع EN/EM/032/2021

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13 دجنبر 2021 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود لمجموعة التجاري وفا بنك.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا. ويتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض القيمة الاسمية للسندات وإلغاء أداء الفوائد.

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في الأماكن التالية :

- في المقر الرئيسي لمجموعة التجاري وفا بنك : الكائن بشارع مولاي يوسف، رقم 2، الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.29.88.88 وفي موقعها على الأنترنت وفق العنوان التالي :
<http://ir.attijariwafabank.com/>

- في مقر شركة التجاري فينانس كورب، الكائن بشارع الحسن الثاني رقم 163 الدار البيضاء.
الهاتف : 05.22.47.64.35 .

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة ومجموعة التجاري وفا بنك. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول: تقديم العملية

أ. أهداف العملية

يمكن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة التجاري وفابنك ؛
 - تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
 - استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.
- وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى 1.

إ. بنية العرض

يعتزم التجاري وفا بنك إصدار 5.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 500 000 000 درهم ، موزعا كما يلي :

✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 500 000 000 درهم. وفي حالة لم يتم الاكتتاب في الاقتراض السندي كليا، سيتم حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا.

أ. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للتجاري وفا بنك

تنبيه : يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال التجاري وفا بنك. علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل- الفصل الرابع من هذا القسم¹

خصائص الشطر A ("سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات ، لأجل لا محدود وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	5.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأولية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 21 إلى 23 دجنبر 2021 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	28 دجنبر 2021
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات
	بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات والمحدد انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما

¹ انظر القسم الثاني تقديم العملية – الباب الرابع- المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لامحدودة الأجل

أصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2021 . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 225 و 235 نقطة أساس .

وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل التجاري وفابنك في موقعه الإلكتروني يوم 16 دجنبر 2021 وفي صحيفة للإعلانات القانونية يوم 17 دجنبر 2021.

وبعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المعايين أو المحتسب انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 10 سنوات بخمسة أيام عمل.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 225 و 235 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات، في صحيفة للإعلانات القانونية، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس اليوم الذي تمت فيه معاينة السعر المرجعي.

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف التجاري وفا بنك بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي)

بين 225 و 235 نقطة أساس

علاوة المخاطرة

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 28 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 28 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفابنك بتسديد رأس المال.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسيبا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛ - تخول الأدوات لمالكها ديناً على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قاراً ولا محدداً بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛ - لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛ - لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛ - لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛ - لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثاً للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و - لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة. في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفا بنك على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها. ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك. ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف التجاري وفابنك والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفا بنك على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية. في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات. و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال ".	تسديد رأس المال يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .
يمنع على التجاري وفابنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع . وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أسطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي	التسديد المسبق

السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر » . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد. ويمتنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر ". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفابنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفابنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفابنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفيض قيمة السندات² كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)³

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا،

² من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للتجاري وفابنك معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

³ يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للتجاري وفا بنك المتعلقة بالسنة المالية 2020 والنصف الأول لسنة 2021 على مستوى القسم II.4. تحليل الحصيلة طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (بالنسبة للنسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم I.2.2 التحكم في المخاطر - نسبة الملاءة في الجزء VII . عوامل المخاطر - القسم IV المخاطر التنظيمية (النسب على أساس حسابات الشركة وكذا النسب المعدة على أساس توقعي)

بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر). ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الاسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الاسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

بند التماثل

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج. تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو ودجنبر 2019 ويونيو ودجنبر 2020 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 4.500.000.000 درهم.

ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام المجلس الإداري بتاريخ 9 دجنبر 2021 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا.. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. ويقوم الوكيل المؤقت ، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات من اجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات طبقا لمقتضيات المادتين 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه. وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكالة كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة. وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يمتلك وكيل الكتلة، عدا في حالة قيد تفرضه الجمعية العامة لحاملي السندات، صلاحية القيام باسم الكتلة بجميع أشغال التدبير اللازمة للمحافظة على المصالح المشتركة لحاملي السندات. من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد. علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين سنتي 2014 و 2020.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود و غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	5.000 سند تابعي
القيمة الاسمية الأولية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
مدة الاقتراض	لا محدودة الأجل ، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 21 إلى 23 دجنبر 2021 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	28 دجنبر 2021
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الاسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الاسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 دجنبر 2021 ، تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 205 و 215 نقطة أساس. وسيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي من قبل التجاري وفابنك في موقعه الإلكتروني يوم 16 دجنبر 2021 و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 17 دجنبر 2021. وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة تحدد عقب فترة الاكتتاب (علاوة المخاطرة بين 205 و 215 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني لحاملي السندات 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي لكل تاريخ مراجعة السعر.
طريقة حساب السعر المرجعي	في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف التجاري وفا بنك بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : $(((\text{السعر الحسابي} + 1) ^ (k / \text{عدد الأيام الصحيح} * (1 - k / 360)))$ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

علاوة المخاطرة

تاريخ تحديد أسعار الفائدة

تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 28 دجنبر من كل سنة.

ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني.

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 28 دجنبر من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 28 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه التجاري وفا بنك بتسديد رأس المال.

ويمكن للتجاري وفا بنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف التجاري وفا بنك أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها التجاري وفا بنك. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم التجاري وفا بنك بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كالأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري

- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛

- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛

- تنتمي الأدوات إلى مراتب أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛

- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛

- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية ؛

- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها ؛

- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛

ملخص منشور التجاري وفا بنك - إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة ؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع . ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛
و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان التجاري وفابنك.

ويمكن للتجاري وفابنك حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف التجاري وفابنك والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف التجاري وفابنك عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

[القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام الصحيح / 360]

يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال "

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

تسديد رأس المال

يمنع على التجاري وفابنك القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء

التسديد المسبق

من تاريخ الانتفاع. وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أخطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

وكل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع التجاري وفا بنك عن القيام بشراء استراتيجي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر ". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستراتيجي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول التجاري وفابنك خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل التجاري وفابنك في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية التجاري وفابنك، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض).

امتصاص الخسائر

تخفيض قيمة السندات⁴ كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET 1) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)⁵.

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم بالنسبة للسندات المدرجة و 50 درهم بالنسبة للسندات غير

⁴ من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح للتجاري وفابنك معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية .

⁵ يتم تقديم التطور التاريخي للأموال الذاتية الأساسية ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية 1 للتجاري وفا بنك المتعلقة بالسنة المالية 2020 والنصف الأول لسنة 2021 على مستوى القسم 11.4. تحليل الحصيلة طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (بالنسبة للنسب على أساس موطن) وعلى مستوى القسم 1.2.2 التحكم في المخاطر - نسبة الملاءة في الجزء VII . عوامل المخاطر - القسم IV المخاطر التنظيمية (النسب على أساس حسابات الشركة وكذا النسب المعدة على أساس توقعي)

المدرجة (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة) كما تم تغييره وتتميمه .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم التجاري وفا بنك بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III للتجاري وفا بنك (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر). ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة)، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الاسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للتجاري وفابنك البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الاسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل

قابلية للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول

تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق.
إذا قام التجاري وفابنك لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.
ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.
وفي حالة تصفية التجاري وفابنك، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.
بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرها التجاري وفابنك أو التي يمكن للتجاري وفابنك إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.
سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
 - المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأولوية والعاديين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن يكون التجاري وفابنك قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.
- تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام التجاري وفا بنك في دجنبر 2016 وفي دجنبر 2018 ويونيو ودجنبر 2019 ويونيو ودجنبر 2020 بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره 4.500.000.000 درهم.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمان استعادة الاموال

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

قام المجلس الإداري بتاريخ 9 دجنبر 2021 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا.. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محود) اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

ويقوم الوكيل المؤقت ، داخل أجل 6 أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات، بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات من اجل انتخاب وكيل كتلة حاملي السندات طبقا لمقتضيات المادتين 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيلة كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة.

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يمتلك وكيل الكتلة، عدا في حالة قيد تفرضه الجمعية العامة لحاملي السندات، صلاحية القيام باسم الكتلة بجميع أشغال التدبير اللازمة للمحافظة على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

من ناحية أخرى، ليس للتجاري وفا بنك أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع مكتب حديد للاستشارة ممثلاً بالسيد محمد حديد. علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلاً بالسيد محمد حديد الممثل الدائم لكتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف التجاري وفا بنك بين سنتي 2014 و 2020.	
القانون المغربي	القانون المطبق
المحكمة التجارية للدار البيضاء	المحكمة المختصة

١٧. المخاطر المرتبطة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

١٧.1 المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعة

- **مخاطر النسب:** يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بنسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل عشر سنوات. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛
- **مخاطر التخلف عن التسديد:** يمكن للسندات موضوع هذا البيان للمعلومات أن تترتب عنها مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد والمبلغ الأصلي.

١٧.2 المخاطر الخاصة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- **المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية:** تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛
- **المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية:** تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات « pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تدبيرها ولا سيما تأمينها أمرا معقدا ؛
- **المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات:** يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
- **المخاطر المرتبطة ببند تابعة السندات:** يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر يتم تعويض السندات التابعة لأجل لا محدود بسعر يساوي القيمة الاسمية والتي يمكن أن تنخفض قيمتها (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه). وسيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محدودة التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر . ؛
- **المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر):** كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد

ملخص منشور التجاري وفا بنك - إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموحد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر. بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للتجاري وفابنك أن يطلق فوراً بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي . ويسهر التجاري وفابنك بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- ✓ التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
- ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
- ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية و ضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية CET 1 تساوي على الأقل 8% ؛
- نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 تساوي على الأقل 9,0% (مقابل نسبة 12,78% على أساس حسابات الشركة و 10,97% على أساس موحد بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2021) ؛
- نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من المستوى 1 ومن المستوى 2 تساوي على الأقل 12,0% (مقابل نسبة 16,33% على أساس حسابات الشركة و 13,60% على أساس موحد بالنسبة للتجاري وفابنك إلى غاية 30 يونيو 2021) .
- ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال نسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .
- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كلياً أو جزئياً) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.
- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصاً :
- ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
- ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
- ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.
- في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ التجاري وفابنك ومساهميهم كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة الدعامة 1 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.
- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصرياً على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفف سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.

■ المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :

✓ خيار التسديد المسبق ؛

✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛

✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.

يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.

■ المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

٧. الجدول الزمني للعملية

يتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	13 دجنبر 2021
2	نشر ملخص بيان المعلومات على الموقع الإلكتروني للمصدر (http://ir.attijariwafabank.com/)	13 دجنبر 2021
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	15 دجنبر 2021
4	معاينة سعر الفائدة المرجعي	16 دجنبر 2021
5	نشر أسعار الفائدة المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر	16 دجنبر 2021
6	نشر أسعار الفائدة المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية في صحيفة للإعلانات القانونية	17 دجنبر 2021
7	فتح فترة الاكتتاب	21 دجنبر 2021
8	إغلاق فترة الاكتتاب	23 دجنبر 2021
9	تخصيص السندات	24 دجنبر 2021
10	التسديد/ التسليم	28 دجنبر 2021
11	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	30 دجنبر 2021

القسم الثاني : تقديم عام للتجاري وفا بنك

1. معلومات عامة

اسم الشركة	التجاري وفا بنك
المقر الرئيسي	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء 20 000
الهاتف / الفاكس	الهاتف : 0522.29.88.88 الفاكس : 0522.29.41.25
الموقع الإلكتروني	www.attijariwafabank.com
العنوان الإلكتروني	ir@attijariwafa.com
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	1911
مدة حياة الشركة	31 ماي 2060 (99 سنة)
السجل التجاري	س.ت 333 بالدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 5 من النظام الأساسي)	«تهدف الشركة للقيام، في جميع الدول، بكافة العمليات البنكية والمالية وتلك المتعلقة بالقروض والعمولات، وبصفة عامة، مع مراعاة القيود الناجمة عن المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، القيام بجميع العمليات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر، لاسيما العمليات التالية دون أن يكون لجردها أي طابع حصري : - تسلم الودائع من العموم في حسابات أو بأي طريقة أخرى، سواء كانت مدرة أو غير مدرة للفوائد، قابلة للتسديد تحت الطلب أو لأجل أو بناء على إشعار؛ - خصم جميع الأوراق التجارية والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات والأوراق وسندات القيمة التي تصدرها الخزينة العامة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية وبشكل عام جميع أشكال الالتزامات الناتجة عن عمليات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية أو عن عمليات تنجزها جميع الإدارات العمومية و تداول أو إعادة خصم القيم أعلاه وتقديم وقبول كافة التوكيلات والكمبيالات والسندات لأمر والشيكات. - منح القروض بمختلف أشكالها، مع أو بدون ضمانات، والقيام بتسبيقات على مداخل ريعية مغربية أو أجنبية، وعلى قيم تصدرها الدولة أو الجماعات العمومية ونصف العمومية والقيم التي تصدرها شركات صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، مغربية كانت أو أجنبية. - استلام جميع السندات والقيم والأغراض على شكل وديعة ؛ القبول والقيام بجميع أداءات وتحصيلات الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات والضمانات وقسيمات الفوائد أو الربحيات والقيام بدور الوسيط لشراء أو بيع أي شكل من الأموال العمومية أو الأسهم أو السندات أو الحصص المستفيدة ؛ - قبول أو تحويل كل الإصدارات الرهنية وكافة الضمانات الأخرى عند منح قروض أو اقتراضات ؛ واكتتاب جميع التزامات الضمان والكفالات أو الضمانات الاحتياطية والقيام بجميع عمليات شراء وبيع المنقولات والعقارات واستئجار وتأجير العقارات؛ - القيام أو المشاركة في إصدار أو توظيف أو إدراج في السوق أو تداول مختلف سندات الجماعات العمومية أو الخاصة ، التعهد بجميع اقتراضات هذه الجماعات وشراء أو التصرف في جميع سندات الربح أو الأوراق العمومية أو الأسهم أو الحصص أو سندات هذه الجماعات بمختلف أشكالها، وضمان تشكيل الشركات وبالتالي قبول أية توكيلات أو صلاحيات والقيام عند الاقتضاء بأخذ حصص في رأسمال هذه الشركات؛ - القيام في أي مكان بالمغرب أو خارجه بإنشاء فروع ووكالات ومكاتب وشركات تابعة للمجموعة ضرورة لإنجاز العمليات المشار إليها أعلاه ؛

■ أخذ مساهمات في شركات موجودة أو قيد التأسيس، مع مراعاة احترام الحدود الموضوعية ، مقارنة مع أموالها الذاتية ورأسمال الشركة أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل. وبصفة عامة كل عملية مرتبطة بغرض الشركة.»	
رأسمال الشركة إلى غاية 30 نونبر 2021 2 151 409 870 درهم	
عدد الأسهم المشكلة لرأسمال الشركة إلى غاية 30 نونبر 2021 215 140 987 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم للسهم.	
يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للتجاري وفا بنك. باعتبار شكله القانوني، يخضع التجاري وفا بنك للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 بتنفيذ ظهير شريف رقم 124-96-1 صادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه ؛ بحكم نشاطه ، يخضع التجاري وفا بنك لظهير شريف رقم 193-14-1 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم عملياته المتعلقة بدعوة الجمهور للاكتتاب في سندات، يخضع التجاري وفا بنك للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصاً : ■ الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ ■ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في 3 يوليوز 2019 ؛ ■ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛ ■ القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ■ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛ ■ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ■ الظهير الشريف رقم 3-95-1 الصادر في 26 يناير 1995 بتنفيذ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2560-95 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول. ■ الظهير الشريف رقم 246.196 الصادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 96.35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم ؛ ■ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛ ■ الظهير الشريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه ؛ يخضع التجاري وفا بنك، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).	مكان الاطلاع على الوثائق القانونية النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على المؤسسة المصدرة
النظام الجبائي	
المحكمة التجارية للدار البيضاء	المحكمة المختصة في حالة نزاع

II. معلومات حول رأسمال الشركة المصدرة⁶

إلى غاية 30 نونبر 2021، يقدر رأسمال التجاري وفا بنك بمبلغ 2 151 408 390 درهم، موزعا على 215 140 839 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد. ويوزع هذا الرأسمال على الشكل التالي:

المساهمون	عناوينهم	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية من الرأسمال	النسبة المئوية من حقوق التصويت
1- مساهمون وطنيون		158 032 798	73,46%	73,46%
1-1 المدى	زاوية زنتة الجزائر و دوهوم الدار البيضاء	100 135 387	46,54%	46,54%
2-1 شركات التأمين		29 581 822	13,75%	13,75%
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين	16، زنتة ابو عنان - الرباط	6 227 208	2,89%	2,89%
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	16، زنتة ابو عنان - الرباط	6 995 413	3,25%	3,25%
الملكية المغربية للتأمين	83، شارع الجيش الملكي - الدار البيضاء	2 049 754	0,95%	0,95%
تأمين الوفاء	1، شارع عبد المومن - الدار البيضاء	13 602 015	6,32%	6,32%
أكسا التأمينات المغرب	120، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	707 432	0,33%	0,33%
3-1 مؤسساتيون آخرون		29 763 959	13,16%	13,16%
صندوق الإيداع والتدبير	140، ساحة مولاي الحسن - الرباط	1 557 591	0,72%	0,72%
الصندوق المغربي للتقاعد	2 شارع العلويين - الرباط	5 597 860	2,60%	2,60%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	100 شارع عبد المومن - الدار البيضاء	8 850 987	4,11%	4,11%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	حي الرياض - ص.ب 20 38 الرباط	12 309 151	5,72%	5,72%
2- مساهمون أجانب		10 874 069	5,10%	5,10%
سانتوسا هولدينغ	باسيو دو لاكاستيلانا رقم 24 مدريد إسبانيا	10 968 254	5,10%	5,10%
3-				
4- أسهم حرة		44 023 651	20,65%	20,65%
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و آخرون	غير مطبقة*	40 187 235	18,68%	18,68%
أعضاء مجلس الإدارة	غير مطبقة*	700	0,00%	
أجراء البنك	غير مطبقة*	5 951 852	2,77%	2,77%
المجموع		215 140 839	100,00%	100,00%

المصدر : التجاري وفا بنك *

⁶ أصبح المدى هو المساهم المرجعي للتجاري وفا بنك في حدود 46,43% نتيجة بالأساس لضم وإدماج أونا من طرف المدى في 31 دجنبر 2010

١١١. الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك

بتاريخ تسجيل هذا المنشور، يتمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة التجاري وفا بنك كما يلي :



III. نشاط التجاري وفا بنك

تطور القروض

تطور جاري قروض الزبناء خلال الفترة المدروسة على الشكل التالي :

التطور النصف الأول 2021	النصف الأول 2021	2020	
-18,78%	34 739	42 771	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها (C1)
-38%	8 496	13 703	تحت الطلب
-9,72%	26 242	29 068	لأجل
6,69%	232 271	217 716	حقوق على الزبناء (C2)
9,07%	64 138	58 806	قروض الخزينة والاستهلاك
1,69%	62 331	61 297	قروض للتجهيز
0,17%	64 189	64 082	القروض العقارية
48,04%	25 378	17 143	القروض الأخرى
13,43%	11 447	10 092	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-12,72%	4 158	4 764	الحقوق معلقة الأداء صافية من المؤن
-3,00%	1 486	1 532	فوائد مستحقة للاستلام
2,50%	267 010	260 487	مجموع القروض (C1) + (C2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك - حسابات الشركة

مراجعة تحليلية النصف الأول 2021

إلى غاية 30 يونيو 2021، بلغ جاري قروض التجاري وفا بنك حوالي 267,0 مليار درهم، أي بتطور نسبته 2,5% (+ 6,5 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2020. ويعزى هذا التطور للعناصر الرئيسية التالية :

- تحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 1,8% ليصل لحوالي 214,1 مليار درهم مع متم يونيو 2020. ويعود هذا التطور أساسا إلى :
 - تحسن جاري الحقوق على الزبناء بنسبة 6,7% (+ 14,6 مليار درهم) لتبلغ 232,3 مليار درهم مع متم يونيو 2021، ويعزى هذا التطور أساسا :
 - ارتفاع القروض الأخرى بنسبة 48,0% (+ 8,2 مليار درهم) لتبلغ 25,4 مليار درهم مع متم يونيو 2021 مقابل 17,1 مليار درهم مع متم يونيو 2020.
 - ارتفاع قروض الخزينة والاستهلاك بنسبة 9,1% (+ 5,3 مليار درهم) مقارنة مع دجنبر 2020 ؛
- انخفاض جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها بنسبة 18,8% (- 8,0 مليار درهم) ليصل إلى 34,7 مليار درهم مع متم دجنبر 2020. وتعود هذه الوضعية للانخفاض القوي لجاري الحقوق تحت الطلب بمبلغ 5,2 مليار درهم مقارنة مع متم 2020.

تطور الودائع

تطور جاري ديون التجاري وفابنك خلال الفترة المدروسة على الشكل التالي :

التطور 2020 النصف الأول 2021	النصف الأول 2021	2020	
-9,79%	38 615	42 805	ديون تجاه مؤسسات الائتمان (D1)
>100%	6 485	2 325	تحت الطلب
-20,63%	32 130	40 480	لأجل
3,09%	252 737	245 156	ديون تجاه الزبناء (D2)
4,76%	179 949	171 769	حسابات تحت الطلب دائنة
1,22%	29 790	29 432	حسابات الادخار
-3,85%	30 587	31 811	ودائع لأجل
6,25%	12 411	11 681	حسابات دائنة أخرى
-1,08%	458	463	فوائد مستحقة للأداء
1,18%	291 352	287 961	مجموع الديون (D1+D2)

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفابنك —حسابات الشركة

مراجعة تحليلية النصف الأول 2021

إلى غاية 30 يونيو 2021 ، بلغت الديون تجاه الزبناء أزيد من 252,7 مليار درهم ، أي بارتفاع نسبته 3,1% (+ 7,6 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2020. ويعزى هذا التطور أساسا للعوامل التالية :

- ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة بمبلغ 8,2 مليار درهم)
- ارتفاع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 6,3% (+ 730 مليون درهم) لتبلغ حوالي 12,4 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2021.

من ناحية أخرى، سجل جاري الديون تجاه مؤسسات الائتمان انخفاضا نسبته 9,8% (- 4,2 مليار درهم) ليبلغ أزيد من 38,6 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2021 . ويتمثل العامل الأساسي لهذا الانخفاض في ارتفاع جاري الودائع تحت الطلب بمبلغ 4,2 مليار درهم لتصل إلى 6,5 مليار درهم وانخفاض جاري القروض لأجل بنسبة 20,6% (- 8,4 مليار درهم) .

٧. القوائم التركيبية للحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

VII.1_ الحصيات الموطدة 2020 – النصف الأول 2021

التطور النصف الأول 2021	النصف الأول 2021	2020	
2,1%	579 790	568 108	الأصول
-11,1%	23 411	26 334	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
9,0%	65 567	60 156	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	-	أدوات التغطية المشتقة
8,6%	65 337	60 165	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-	-	-	أصول مالية متاحة للبيع
4,9%	18 078	17 233	سندات بكلفة هالكة
-15,9%	26 335	31 305	السلفيات و الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
2,5%	341 994	333 702	السلفيات و الديون على الزبناء
-	-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
-	-	-	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
-64,1%	257	716	الضريبة المستحقة الدفع -أصول
1,0%	3 807	3 768	الضريبة المؤجلة - أصول
5,8%	12 875	12 171	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-	-	مساهمة مؤجلة للمؤمن لهم في الأرباح
-2,8%	76	79	أصول غير جارية موجهة للتفويت
-13,6%	75	87	حصة في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
5,3%	2 673	2 539	العقارات الاستثمارية
-5,6%	6 434	6 813	الأصول الثابتة غير الملموسة
-3,2%	2 992	3 092	الأصول الثابتة الملموسة
-0,7%	9 879	9 948	فوارق الشراء

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك –حسابات موطدة

التطور النصف الأول 2021	النصف الأول 2021	2020	
2,1%	579 790	568 108	الخصوم
10,2%	5	4	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
14,6%	1 719	1 500	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
	0	0	أدوات التغطية المشتقة
-12,1%	43 305	49 238	الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
3,4%	368 780	356 614	ديون تجاه الزبناء
7,1%	24 754	23 106	سندات المديونية المُصدّرة
	0	0	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
-1,6%	1 005	1 022	الضريبة الجارية - خصوم
7,0%	2 885	2 696	الضريبة المؤجلة - خصوم
1,2%	20 589	20 338	حسابات التسوية وخصوم أخرى
	-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
4,7%	40 780	38 957	المخصصات الاحتياطية التقنية لعقود التأمين
	-	-	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و التكاليف
-7,8%	2 841	3 080	مخصصات احتياطية
	0	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
	0	-	ديون تابعة
-3,0%	156	160	إعانات وصناديق مماثلة
-0,7%	16 975	17 099	ديون تابعة و و صناديق خاصة للضمان
3,1%	55 997	54 293	رساميل ذاتية
10,2%	13 837	12 552	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
5,1%	37 268	35 446	احتياطيات موطدة
2,8%	32 020	31 159	- حصة المجموعة
22,4%	5 248	4 288	- حصة الأقلية
-34,6%	1 693	2 590	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
-39,6%	647	1 071	- حصة المجموعة
-31,1%	1 046	1 519	- حصة الأقلية
-13,7%	3 198	3 705	صافي الأرباح للسنة المالية
-13,4%	2 613	3 018	- حصة المجموعة
-14,8%	585	687	- حصة الأقلية

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفابنك - حسابات موطدة

VII.1 حساب العائدات والتكاليف الموطدة النصف الأول 2020 – النصف الأول 2021

التطور 1 ن / 20 21	النصف الأول 2021	النصف الأول 2020	
-1,9%	11 073	11 292	فوائد وعائدات مماثلة
-10,6%	3 055	3 416	فوائد وتكاليف مماثلة
1,8%	8 019	7 876	هامش الفوائد
11,9%	2 955	2 642	عمولات محصلة
-1,4%	409	415	عمولات مدفوعة
14,3%	2 546	2 227	هامش على العمولات
-2,1%	1 525	1 558	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
78,8%	492	275	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
10,0%	2 017	1 833	نتيجة أنشطة السوق
11,7%	5 083	4 550	عائدات الأنشطة الأخرى
26,7%	5 195	4 102	تكاليف الأنشطة الأخرى
0,7%	12 469	12 383	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
-18,5%	4 793	5 881	التكاليف العامة للاستغلال
-1,6%	776	789	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
20,7%	6 899	5 714	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-37,0%	1 904	3 021	تكلفة المخاطرة
85,6%	4 996	2 692	نتيجة الاستغلال
n.a.	-10	-5	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
-341,5%	-27	11	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
	0	0	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
83,9%	4 959	2 697	الأرباح قبل احتساب الضرائب
59,1%	1 761	1 107	ضرائب على الأرباح
>100%	3 198	1 590	صافي الأرباح
-271,2%	-585	342	الأرباح خارج المجموعة
>100%	2 613	1 248	حصة المجموعة من صافي الأرباح

بملايين الدراهم- المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات موطدة

٧. القوائم التركيبية للحسابات الفصلية الموطدة

الحصيلة

31/12/2020	30/09/2021	
568 108	586 091	الأصول
26 334	20 198	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
60 156	66 210	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	أدوات التغطية المشتقة
60 165	71 641	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-	-	أصول مالية متاحة للبيع
17 233	17 714	سندات بكلفة هالكة
31 305	28 186	السلفيات و الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
333 702	344 145	السلفيات و الديون على الزبناء
-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
-	-	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
716	269	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
3 768	3 852	الضريبة المؤجلة - أصول
12 171	11 680	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-	مساهمة مؤجلة للمؤمن لهم في الأرباح
79	76	أصول غير جارية موجهة للتفويت
87	75	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
2 539	2 534	العقارات الاستثمارية
6 813	6 518	الأصول الثابتة غير الملموسة
3 092	3 135	الأصول الثابتة الملموسة
9 948	9 858	فوارق الشراء

31/12/2020	30/09/2021	الخصوم
568 108	586 091	
4	1	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
1 500	1 527	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
0	0	أدوات التغطية المشتقة
49 238	47 059	الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة
356 614	369 104	ديون تجاه الزبناء
23 106	24 425	سندات المديونية المضدرة
0	0	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
1 022	1 362	الضريبة الجارية - خصوم
2 696	3 028	الضريبة المؤجلة - خصوم
20 338	18 446	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
38 957	42 600	المخصصات الاحتياطية التقنية لعقود التأمين
-	-	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و التكاليف
3 080	3 025	مخصصات احتياطية
-	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
-	-	ديون تابعة
160	156	إعانات وصناديق مماثلة
17 099	17 063	ديون تابعة و و صناديق خاصة للضمان
54 293	58 294	رساميل ذاتية
12 552	14 646	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
35 446	37 136	احتياطيات موطدة
31 159	31 909	- حصة المجموعة
4 288	5 228	- حصة الأقلويات
2 590	1 935	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
1 071	788	- حصة المجموعة
1 519	114 725	- حصة الأقلويات
3 705	4 576	صافي الأرباح للسنة المالية
3 018	3 825	- حصة المجموعة
687	752	- حصة الأقلية

بملايين الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك

حساب العائدات والتكاليف الموطدة

31/12/2020	30/09/2021	
16 897	16 729	فوائد وعائدات مماثلة
5 063	4 619	فوائد وتكاليف مماثلة
11 833	12 110	هامش الفوائد
4 137	4 587	عمولات محصلة
674	696	عمولات مدفوعة
3 463	3 891	هامش على العمولات
1 903	2 159	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
527	590	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
2 431	2 749	نتيجة أنشطة السوق
6 559	7 763	عائدات الأنشطة الأخرى
6 124	8 105	تكاليف الأنشطة الأخرى
18 162	18 408	صافي مجموع الإيرادات المصرفية
8 224	7 316	التكاليف العامة للاستغلال
1 241	1 114	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
8 697	9 977	النتيجة الإجمالية للاستغلال
4 610	2 855	تكلفة المخاطرة
4 087	7 123	نتيجة الاستغلال
-13	-10	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
-51	-49	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
0	0	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
4 023	7 064	الأرباح قبل احتساب الضرائب
1 527	2 487	ضرائب على الأرباح
2 496	4 576	صافي الأرباح
524	752	الأرباح خارج المجموعة
1 972	3 825	حصة المجموعة من صافي الأرباح

بملايين الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك

القسم الثالث : عوامل المخاطر

يتمركز تدبير المخاطر في مجموعة التجاري وفا بنك على مستوى قطب الإدارة الشاملة للمخاطر الذي يتكلف بالإشراف ومراقبة وقياس المخاطر التي تحيط بالمجموعة باستثناء مخاطر التشغيل.

إن استقلالية هذه البنية عن الأقطاب والمهن الأخرى للمجموعة تسمح بضمان موضوعية مثلى لمقترحاتها المتعلقة بالمخاطر والتي تعرضها على لجنة القروض وكذا لمراقبتها.

X. مخاطر أسعار الفائدة والصرف

خلال سنة 2005، قرر التجاري وفا بنك وضع إجراءات خاصة لمراقبة مخاطر السوق والتي تندرج في إطار منظومة شاملة للمراقبة الداخلية، طبقا لمقتضيات دورية بنك المغرب رقم 6/ G /2001 .
وتتمحور هذه الإجراءات حول ثلاث مستويات للتدخل :

- المراقبة الداخلية من المستوى الأول، ويتكلف بها فاعلون في الوظائف الأمامية والملمزمين باحترام المقتضيات القانونية والسياسة التي يحددها البنك في مجال تتبع وإدارة المخاطر ؛

- تتبع المخاطر عن طريق الوظائف الوسطية والتي تتكلف يوميا باحترام الحدود المتعلقة بمخاطر الصرف والنسب والأطراف المقابلة. حيث تقوم بشكل دوري بإخبار الإدارة والهيئات الأخرى المكلفة بالمراقبة من خلال نظام لرفع التقارير. ومن جهة ثانية، تتولى هيئة " مراقبة وتتبع مخاطر السوق " مهمة كشف وتحليل وتتبع مختلف وضعيات البنك على صعيد نسب الفائدة و العملات بغية ترشيد هذه الوضعيات من خلال ترخيصات منمطة وأخيرا رصد كل اختلال في هذه الوضعيات . ويتم هذا التتبع أساسا عبر الدعامات التالية :

- ✓ يسمح بحساب القيمة المعرضة للمخاطرة التي تمكن من قياس الخسارة المحتملة القصوى المرتبطة بالتعرض لمخاطر الصرف في المؤسسة ؛

- ✓ تقارير شهرية تقدم بشكل تفصيلي تعرض البنك لمخاطر الصرف مقارنة مع الحدود المسطرة.

- وتقوم أجهزة المراقبة بتحليل دقيقة ومستقلة لجودة الإجراءات المتبعة، سواء في إطار مهام التدقيق أو عند الاقتضاء بطلب من الإدارة العامة.

ولقد تم تطوير نموذج القيمة المعرضة للمخاطرة Var^7 من طرف قطب الإدارة الشاملة للمخاطر في التجاري وفا بنك. ويغطي مخاطر نسب فائدة الدرهم وكذا مخاطرة الصرف بالناجز ولأجل. إن اختيار طريقة RiskMetrics التي طورها " جي بي موركان " قصد التمكن من قياس القيمة المعرضة للمخاطرة نابع من الامتيازات المتعددة التي تقدمها : فهي طريقة سهلة التطبيق وتراعي العلاقات الموجودة بين أسعار الأصول وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحديثة والسابقة للأسعار. وبالتالي فهذه الطريقة تعتمد على مصفوفة للتباين والتغاير المتعلق بمردود أصول المحفظة وطريقة تشكيلها داخل المحفظة.

وبفضي التدبير الشامل للمخاطر شهريا لتقارير مفصلة تعرض لحساب وتطور القيمة المعرضة للمخاطرة ومراقبة الحدود التنظيمية والداخلية. ويسمح هذا النموذج كذلك بالقيام باختبارات باعتبارها تقنية تمكن من اختبار دقة نموذج حساب القيمة المعرضة للمخاطرة. ويتجلى في الاعتماد على عمليات سابقة لحساب القيمة المعرضة للمخاطرة ثم استنتاج هل تحيط هذه القيمة بشكل فعلي بالخسارة المحتملة من خلال مقارنتها بالأرباح والخسائر النظرية.

من جهة أخرى، قام البنك بوضع نظام للحدود الداخلية لقياس ومراقبة مخاطر السوق. وتتعلق هذه الحدود بمحفظة التداول ووضعية الصرف والمواد الأولية وخيارات الصرف.

²تمثل القيمة المقدرة للمخاطر الخسارة المفترضة القصوى على قيمة أحد الأصول أو محفظة للأصول والخصوم المالية مع مراعاة أفق امتلاك ومجال للنفقة

1- X مخاطر نسب الفائدة

توافق مخاطر نسب الفائدة مخاطر تغير قيمة الوضعيات أو مخاطر تغير تدفقات الخزينة المستقبلية لأداة مالية بفعل تطور نسب الفائدة في السوق.

وفيما يلي حدود تأطير مخاطر النسب :

- الحدود من حيث المبلغ الاسمي
- الحدود من حيث المدة
- الحدود من حيث وقف والخسارة

يعرض الجدول التالي وضعيات محفظة التداول إلى غاية متم يونيو 2020 والقيم المعرضة للمخاطر ليوم واحد و10 أيام لأنشطة الصرف وسندات الملكية والسندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة :

الأنشطة	القيمة المعرضة للخطر	القيمة المعرضة للخطر	القيمة المعرضة للخطر
الأنشطة	اليوم واحد	للعشرة أيام	للعشرة أيام
الصرف	5 365 742	20 140	63 690
سندات الملكية	84 331	2 235	7 069
سعر الدرهم	55 369 623	90 513	286 227
سعر العملات	8 453 376	3 956	12 511

بآلاف الدراهم - المصدر : التجاري وفا بنك

2- X مخاطر الصرف

يمكن أن تتعرض أية مؤسسة ائتمان لمخاطر الصرف التي قد يرجع مصدرها إلى مختلف أنشطة البنك (مساهمات، شركات تابعة في الخارج، قروض بالعملات، سندات بالعملات، اقتراضات بالعملات، مقايضة العملات، خيارات الصرف، إلخ). ويمكن للمؤسسة البنكية أن تسجل تطور أسعار الصرف المستقبلية بشكل سلبي وبالتالي خفض هامشها التوقعي.

وتوافق هذه المخاطر تغير الوضعيات أو الأداة المالية بفعل تطور أسعار الصرف في السوق.

وتقنيا، يمكن قياس مخاطر الصرف عبر وضعيات الصرف التي تتضمن :

- الصرف بالناجز
- الصرف لأجل
- مقايضات الصرف
- خيارات الصرف

وفي ما يلي حدود تأطير مخاطر الصرف :

- حدود الوضعيات حسب المعاملات في نهاية اليوم
- حدود الوضعيات العامة في نهاية اليوم
- حدود الوضعيات القصيرة
- حدود greeks
- حدود وقف والخسارة
- حدود الطرف المقابل

يمكن تحليل مخاطر الصرف للتجاري وفا بنك ، إلى غاية 31 دجنبر 2020 كما يلي :

العملات	الوضعية بالعملات	سعر الصرف	مقابل القيمة (بآلاف الدراهم)	النسبة المئوية من الأموال الذاتية
EUR	378 724	10,9	4 141 347	10,15%
USD	657 049	8,9	5 850 890	14,34%
GBP	-1151	12,2	-13 995	-0,03%
CAD	951	7,0	6 648	0,02%
CHF	308	10,1	3 115	0,01%
JPY	91 097	0,1	7 871	0,02%
DKK	5 768	1,5	8 477	0,02%
NOK	1 950	1,0	2 037	0,00%
SEK	3357	1,1	3667	0,01%
SAR	3738	2,4	8 873	0,02%
AED	4 996	2,4	12 112	0,03%
KWD	113	29,3	3308	0,01%
TND	149	3,3	495	0,00%
DZD	12 703	0,1	855	0,00%
LYD	51	7,1	361	0,00%

بآلاف الدراهم – المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم يونيو 2020 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 53,055مليار درهم موزعة كما يلي :

أقل من 3 أشهر	3 أشهر - 6 أشهر	أطول من 6 أشهر
39 170 629	6 228 280	7 657 019

التغطية (بآلاف الدراهم)

المصدر : التجاري وفا بنك

إلى غاية متم 2020 ، ارتفعت وضعية الصرف إلى 4,9 مليار درهم

X-3 تدبير الأصول والخصوم

ترتبط المخاطر البنوية لتدبير الأصول والخصوم بمخاطر خسائر القيمة الاقتصادية أو انخفاض هوامش الفوائد المستقبلية بالنظر لفوارق أسعار الفائدة والاستحقاقات بين أصول وخصوم البنك.

ويقدم تدبير الأصول والخصوم مؤشرات لتتبع المخاطر والمردودية المنتظرة في مختلف عائدات الحصيلة ويفعل قواعد التدبير الكفيلة بالحد من تعرض موازنة البنك للمخاطر وإدارة وضعياتها على نحو أمثل.

وتتوفر وظيفة تدبير الأصول والخصوم في مجموعة التجاري وفا بنك على نماذج واتفاقيات تدبير الأصول والخصوم على أساس حقيقة جاريات البنك وبالنظر لعوامل السوق والعوامل الاقتصادية التي لها تأثير على سلوك أركان موازنة البنك.

وتعتبر هذه الفرضيات المالية ديناميكية وتتم مراجعتها بشكل منتظم على الأقل مرة واحدة في السنة لتجسد فعليا تطور استعمالات وموارد البنك. فقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والصرف يقتضي تكفلا فعليا بالخصائص الضمنية للعقود ويقصد بها إحصاء المدة وشكل سعر الفائدة (سعر قار أو قابل للمراجعة أو متغير) والعملة التي تم اعتمادها في كل ركن من أركان الحصيلة.

من ناحية أخرى، وفضلا عن الخصائص التعاقدية لأركان الحصيلة، تم تشكيل الخيارات المخبأة للحصيلة (إمكانيات التسديد المبكر على سبيل المثال) وسلوك الزبناء (لا سيما فيما يخص مدة امتلاك حسابات الودائع).

وترتكز المقاربة المعتمدة على الإنتاج والتوقع الثابت والديناميكي لأركان الحصيلة زمنيا إلى غاية استنفاد الجاري الموجود في المخزون والإنتاج الجديد الناجم عن الميزانية والمخطط الاستراتيجي للبنك.

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة بالنسبة لمؤسسة ما احتمال عدم القدرة على مواجهة التزاماتها أو استحقاقاتها ولو من خلال تعبئة أصولها على الأمد القصير أو المتوسط أو الطويل .

ويمكن أن ترد هذه المخاطر عن انخفاض موارد التمويل والسحب على تعهدات التمويل أو خفض السيولة لبعض الأصول. ويمكن أن تتعلق بالمؤسسة نفسها " مخاطر ضمنية " أو لعوامل خارجية " مخاطر السوق ".

يتم تتبع مخاطر السيولة لمجموعة التجاري وفا بنك في إطار سياسة السيولة المصادق عليها من طرف لجنة تدبير الأصول والخصوم ولجنة التدقيق والمجلس الإداري. وتتيح هذه السياسة تحديد مخاطر السيولة وقياسها وتتبعها وتغطيتها في وضعية عادية وفي وضعية أزمة. يتم تقييم وضعية السيولة للمجموعة ابتداء من كافة المؤشرات الداخلية والتنظيمية.

الأهداف

يتمثل المبدأ العام لسياسة سيولة المجموعة للتجاري وفا بنك في :

- امتلاك الأصول المتاحة والقابلة للإنجاز التي تتيح للبنك مواجهة المصروفات الاستثنائية للنقود على مختلف الآفاق المعطاة، بما في ذلك وسط اليوم وبالنسبة لجميع أنواع النقود ؛
- ضمان بنية مالية متوازنة ومتنوعة نسبيا بكلفة مثالية
- احترام المؤشرات التنظيمية للسيولة

وتتم مواكبة هذه التدابير بمخطط استعجالي يتوقع العمليات التي يجب إجراؤها في حالة أزمة السيولة.

ويتوزع معامل السيولة التنظيمية على الشكل التالي :

التاريخ	نسبة السيولة المغرب	التطور
31 مارس 06	92,80%	
30 يونيو 06	87,20%	-5,60 pts
31 دجنبر 06	96,40%	+9,20 pts
31 مارس 07	77,60%	-18,80 pts
30 يونيو 07	131,40%	+53,80 pts
31 دجنبر 07	107,90%	-23,50 pts
30 يونيو 08	101,60%	-6,30 pts
31 دجنبر 08	100,60%	-1,00 pt
31 مارس 09	121,01%	+20,41 pts
30 يونيو 09	100,90%	-20,11 pts
31 دجنبر 09	107,98%	+7,08 pts
31 مارس 10	94,73%	-13,25 pts
30 يونيو 10	91,48%	-3,25 pts
31 دجنبر 10	94,16%	+2,68 pts
31 مارس 11	87,02%	-7,14 pts
30 يونيو 11	95,04%	+8,02 pts
31 دجنبر 11	95,40%	0,36 pt
30 يونيو 12	80,56%	-14,84 pts
31 دجنبر 12	81,63%	1,07 pt
31 دجنبر 13	70,18%	-11,45 pts

بغية ضمان انسجام الإطار الاحترازي المغربي مع المعايير الدولية، قام البنك المركزي بتطبيق تعديلات بازل 3 المتعلقة بمعامل السيولة قصير الأمد، الرامي لتعويض معامل السيولة.

ويهدف معامل السيولة قصير الأمد الذي يمثل النسبة بين الأصول السائلة عالية الجودة و المصاريف الصافية للخرينة لمدة ثلاثين يوما، إلى تعزيز مستوى سيولة البنوك وتحفيز مناعتها حيال أية أزمة محتملة للسيولة.

ويتوزع معامل السيولة قصير الأمد على الشكل التالي :

التاريخ	معامل السيولة قصير الأمد	التطور
31 دجنبر 2014	120,00%	+38,9 pts
30 يونيو 2015	114,10%	-6,0 pts
31 دجنبر 2015	155,00%	+35,0 pts
30 يونيو 2016	131,40%	+17,3 pts
31 دجنبر 2016	142,00%	-13,0 pts
30 يونيو 2017	120,00%	-11,4 pts
31 دجنبر 2017	147,00%	+5,0 pts
30 يونيو 2018	118,00%	-2,0 pts
31 دجنبر 2018	104,00%	-43,0pts
30 يونيو 2019	115,00%	+11,0pts
31 دجنبر 2019	127,00%	+23,0pts
31 دجنبر 2020	202,00%	+75,0pts
30 يونيو 2021	185,00%	-17,0pts

المصدر : التجاري وفا بنك

XII. تدبير مخاطر الطرف المقابل

في ظل ظرفية تتسم بالتغيرات العميقة التي يشهدها المغرب، كالتحرير الاقتصادي وفتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية و دخول مجموعة من اتفاقات التبادل الحر إلى حيز التنفيذ، يمكن أن تسجل مخاطر الطرف المقابل تفاقمًا وبالتالي ارتفاع النسبة الإجمالية للديون المتعثرة. ويمكن أن تتفاقم هذه الوضعية بالنظر للظرفية الاقتصادية غير المواتية.

ولتدبير مخاطر الطرف المقابل، تتولى هيئة "مخاطرة الائتمان" داخل قطب الإدارة الشاملة للمخاطر مهمة أساسية تتجلى في تحليل ودراسة طلبات تحمل المخاطرة الصادرة عن مختلف قوى البيع التابعة للمجموعة. كما يندرج ضمن صلاحياتها تقييم مضمون وصلاحيه الضمانات وتقدير حجم النشاط للزبون والجدوى الاقتصادية للتمويلات المطلوبة. وتضم كل وحدة أعمال بنية للتعهدات وأخرى للحصول مستقلة بشكل واضح ومرتبطة تراتبيا بقطب الإدارة الشاملة للمخاطر.

XII.1 توزيع تعهدات المؤسسة⁸

حسب قطاعات النشاط

يحظى توزيع المخاطر حسب القطاعات الاقتصادية بعناية خاصة موازنة مع تحليل توقعي يسمح بتدبير ديناميكي لحالات تعرض البنك للمخاطر. ويعتمد على دراسات تدلي برأيها حول تطور القطاعات مع تحديد العوامل التي تشرح المخاطر المحتملة حسب أهم الفاعلين. ويتمثل توزيع التعهدات الممنوحة حسب القطاعات، نسبة إلى مجموع تعهدات البنك في 31 دجنبر 2020 على الشكل التالي:

- تمثل الأنشطة المالية 14,0% (نفس مستوى 31 دجنبر 2019). وتعتبر التعهدات في هذا القطاع ذات مخاطر جيدة.
- يمثل البناء والأشغال العمومية ومواد البناء 10% من المجموع. (نفس مستوى 31 دجنبر 2019) والإنعاش العقاري حوالي 5% (مقابل 7% إلى غاية 31 دجنبر 2019)

حسب الطرف المقابل

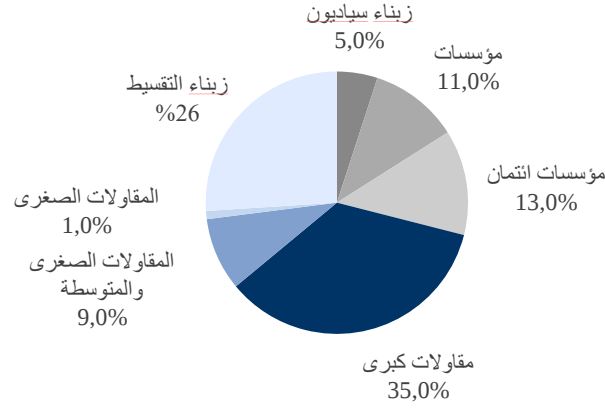
³ المصدر : التجاري وفا بنك

38

ملخص منشور التجاري وفا بنك – إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

بناء على تقييم يراعي كافة التعهدات المرتبطة بنفس المستفيد، يعد التنوع ثابتة أساسية في سياسة تدبير مخاطر البنك. ويمكن أن يساهم في ذلك توسع وتنوع أنشطة المجموعة. وتشكل التركيزات المحتملة موضوع اختبار منتظم يسفر عند الاقتضاء على عمليات تصحيحية. ويتوزع هذا التنوع كما يلي :

توزيع تعهدات البنك حسب فئات الطرف المقابل إلى غاية 31 دجنبر 2020

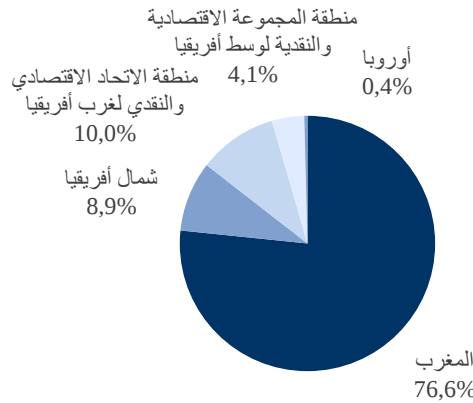


المصدر : التجاري وفا بنك

حسب المناطق الجغرافية

يظهر الرسم البياني أسفله تركيز تعرضات المجموعة للمخاطر في المغرب بنسبة تناهز 76,6%. بينما يتوزع الباقي على الدول الإفريقية جنوب الصحراء وشمال أفريقيا وأوروبا

توزيع تعهدات البنك حسب المناطق الجغرافية إلى غاية 31 دجنبر 2020



المصدر : التجاري وفا بنك

حسب جودة المحفظة

بغية تقييم كافة الأطراف المقابلة، قامت المجموعة بتطوير نظام للتنقيط يتماشى مع متطلبات " بازل 2 ". هكذا، ترتكز مقارنة التنقيط الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تتيح للمجموعة تقييم مخاطر الطرف المقابل. وبالفعل، يجب أن يتميز نظام التنقيط بمخاطرة تعثر المقرض. ويقدر الأفق الزمني لتقييمات مخاطر التعثر في سنة واحدة.

ملخص منشور التجاري وفا بنك – إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود

ويجب أن يتسم هذا النظام الذي يتعين أن يخضع لتصديق منتظم وتتبع للمنجزات بطابع توقعي. ويتم تنميط أسس هذا النموذج وتصميمه وكيفية التشغيل. وبالأخص، جوانب تمييز المحفظة ومعايير التنقيط ومسؤولية مختلف المتدخلين ووتيرة المراجعة وانخراط فريق التسيير.

ويمكن نظام التوثيق الموضوع من تمكين البنك المركزي من إدراك أن إجراءات التصديق تسمح بتقييم متناسق وملحوظ لأداء الأنظمة الداخلية للتنقيط وتقييم المخاطر.

ويجب أن تجمع وتخزن المعطيات في قواعد البيانات التاريخية التي تسمح بمراجعة واختبار الضغط الدورية لنماذج المخاطر. ومنذ يونيو 2003، تم إعداد الجيل الأول من أنظمة التنقيط الداخلي للتجاري وفا بنك بدعم تقني من شركة التمويل الدولية ومكتب Mercer Oliver Wyman. ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار معيارين اثنين: سلم للتنقيط من 6 درجات (أ، ب، ج، د، هـ، و) واحتمالات تعثر الأداء المقدرة. في حين كان النموذج الأولي يقتصر على 5 عوامل مالية تشرح مخاطر الائتمان.

وفي سنة 2010، وضعت مجموعة التجاري وفا بنك نموذجا جديدا للتنقيط الداخلي على مستوى النظام المعمول به في البنك والذي يتماشى مع مقتضيات "بازل 2". وفضلا عن العناصر المالية، يراعي هذا النموذج المخصص للمقاولات عناصر نوعية وسلوكية. ويغطي التعهدات الرئيسية للبنك. ويرتكز على تحليل الفئات المنسجمة وعلى تحاليل إحصائية مختبرة.

وتستند منهجية التنقيط أساسا على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تعثره عن الأداء في أفق نظري لسنة واحدة. ويمنح التنقيط لكل فئة من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 درجات للمخاطر من ضمنها درجة تعثر الأداء (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح).

ويتميز نظام التنقيط بالخصائص التالية:

- النطاق: محفظة المقاولات باستثناء الجماعات المحلية وشركات التمويل وشركات الإنعاش العقاري؛
- ترتكز منهجية التنقيط لمجموعة التجاري وفا بنك بالأساس على تنقيط الطرف المقابل التي تجسد احتمال تخلفه عن الأداء في أفق معايينة لسنة واحدة؛
- وينتج حساب تنقيط النظام عن جمع ثلاث أنواع من النقط: تنقيط مالي وتنقيط نوعي وتنقيط سلوكي؛
- ✓ يرتكز التنقيط المالي على عدة عوامل مالية مرتبطة بحجم المقاول وديناميتها واستدانتها ومردوديتها وبنيتها المالية؛
- ✓ يرتكز التنقيط النوعي على المعلومات الخاصة بالسوق والمحيط والمساهمين وتسيير المقاول. وتتولى الشبكة عملية جمع هذه المعلومات؛
- ✓ يرتكز التنقيط السلوكي على هيئة الحساب.
- ويخضع كل تنقيط نظامي للطرف المقابل إلى ترخيص (عند كل تنقيط) من طرف لجنة القروض حسب الصلاحيات المفوضة الجاري بها العمل؛
- ويقتصر احتمال تعثر الأداء على تقييم ملاءة الطرف المقابل، بغض النظر عن خصائص المعاملة (الضمانات، الدرجات، البنود...)
- وتم ضبط أصناف مخاطر النموذج مقارنة مع أصناف مخاطر وكالات التنقيط الدولية؛
- استعمال التنقيط الداخلي: يشكل التنقيط الداخلي حاليا جزءا لا يتجزأ من مناهج تقييم القروض واتخاذ القرارات المتعلقة بها. فخلال معالجة مقترح القرض، يتم اخذ التنقيط بعين الاعتبار. وتحدد مستويات تفويض الصلاحيات على مستوى قرارات القرض تبعا لتنقيط المخاطرة؛
- تحيين التنقيط: يدرس من جديد تنقيط الأطراف المقابلة عند كل تجديد للملف وعلى الأقل مرة واحدة في السنة. بيد أنه يجب مراجعة تنقيط الطرف المقابل كل ستة أشهر بالنسبة للزبناء المندرجين في نطاق ملفات المقاولات تحت المراقبة (صنف "و" و "ز" أو قبل التحصيل). وبصفة عامة، يجب أن تشكل كل معلومة جديدة ملحوظة مناسبة للتساؤل حول دقة تنقيط الطرف المقابل نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض.
- وبخصوص مراقبة جودة المخاطر، تدلي هيئة أنظمة تدبير المخاطر بتقرير دوري عن خارطة المخاطر حسب مختلف محاور التحليل (التعهدات، قطاع النشاط، التسعيرة، الشبكات، الملفات المستحقة...) وتسهر على تحسين نسبة تغطية المحفظة.
- في سنة 2017، وعقب إنجاز اختبار الضغط الذي يروم اختبار القدرة الاستباقية لنموذج التنقيط والتأكد من القياس الجيد لاحتمالات التخلف عن الأداء، تم إعداد، مع الحفاظ على نفس المنهجية، نموذج جديد للتنقيط من أجل تقييم الطرف المقابل للمقاولات.

ويظل التنقيط معتمدا على الجمع بين ثلاثة أنواع من التنقيط (التنقيط المالي، التنقيط النوعي والتنقيط السلوكي) لكنه خضع لتعديل بواسطة سلسلة من المعايير النوعية والقواعد المتعلقة باتخاذ القرار. ويبقى التنقيط مهيكل على ثمانية أصناف من (أ إلى ح) من ضمنها الصنف الأخير المتعلق بالتخلف عن الأداء.

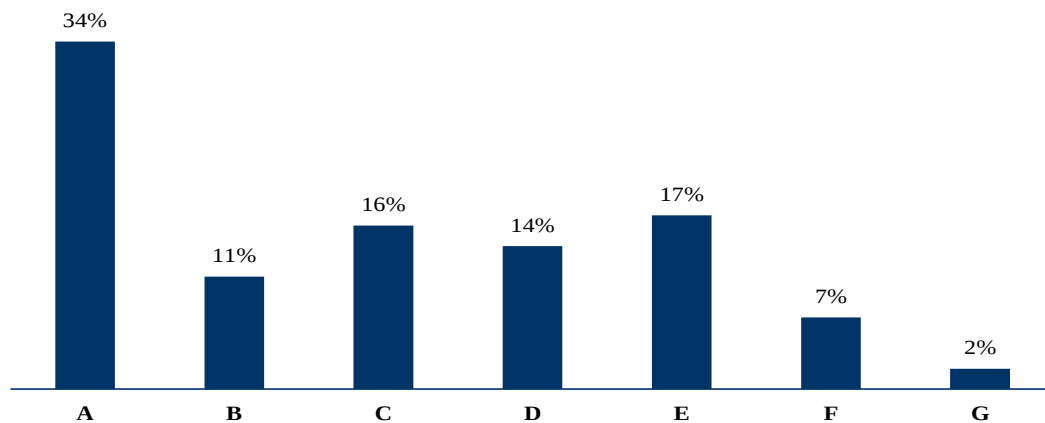
- ويمنح التنقيط لكل صنف من المخاطر على مستوى سلم التنقيط. ويتشكل هذا الأخير من 8 أصناف موزعة على 3 فئات :
 - ✓ الأطراف المقابلة السليمة : الأصناف من أ إلى هـ
 - ✓ الأطراف المقابلة الحساسة : الأصناف و و ز ؛
 - ✓ الأطراف المقابلة في حالة التخلف عن الأداء : الصنف ح

التنقيط	مستوى المخاطرة
أ	جيد جدا
ب	جيد
ج	مستحسن
د	متوسط
هـ	دون المتوسط
و	ضعيف
ز	ضعيف جدا
ح	تخلف عن الأداء

المصدر : التجاري وفا بنك

وعلى صعيد التعهدات إلى غاية متم يونيو 2020، يتمثل توزيع المخاطر المتعلقة بنطاق المقاولات على النحو التالي :

توزيع تعهدات البنك (نطاق المقاولات) حسب أصناف المخاطر إلى غاية 31 دجنبر 2020*



المصدر : التجاري وفا بنك

* تعتبر شركات التمويل والإدارات العمومية وشركات الإنعاش العقاري وملفات الديون المتنازع بشأنها خارج النطاق

وابتداءً العمل بنظام للتصنيف يتعلق بالإنعاش العقاري يتمحور حول بعدين أساسيين اثنين (الزبون/ المشروع) . وتندرج هذه المقاربة في إطار المنهجية الرامية للمطابقة مع الطرق المتقدمة المنصوص عليها في " بازل 2" والمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من يناير 2018.

مخاطر النسب

وفي ما يلي جدول يبين بتفصيل القيمة الصافية المحاسبية لسندات التوظيف والاستثمار للتجاري وفا بنك إلى غاية 31 دجنبر 2020 :

المخصصات الاحتياطية	نقصان القيمة الكامنة	فائض القيمة الكامنة	قيمة التسديد	القيمة الراهنة	القيمة المحاسبية الإجمالية	
-	-	-	-	65 780 278	65 780 278	سندات المعاملة
-	-	-	-	44 214 784	44 214 784	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	97 376	97 376	سندات
-	-	-	-	3 218 688	3 218 688	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	18 150 085	18 150 085	سندات الملكية
-	-	-	-	99 345	99 345	شهادات الصكوك
30 874	30 874	13 748	-	3 247 235	3 278 109	سندات التوظيف
-	-	101	-	38 715	38 715	سندات وقيم مماثلة
-	-	1 878	-	1 575 693	1 575 693	سندات
-	-	0	-	1597117	1597117	سندات حقوق أخرى
30 874	30 874	11 769	-	35 710	66 584	سندات الملكية
-	-	-	-	-	-	شهادات الصكوك
-	-	-	-	9 409 904	9 409 904	سندات الاستثمار
-	-	-	-	9 343 118	9 343 118	سندات وقيم مماثلة
-	-	-	-	-	-	سندات
-	-	-	-	66 786	66 786	سندات حقوق أخرى
-	-	-	-	-	-	شهادات الصكوك

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية لسندات المعاملة تساوي قيمة السوق. بالنسبة لسندات التوظيف، القيمة المحاسبية هي القيمة التاريخية بينما القيمة الراهنة توافق قيمة السوق. وفي حالة نقصان القيمة الكامنة، يتم تشكيل مخصص احتياطي

XII. المخاطر التنظيمية

نسبة الملاءة 2018 – النصف الأول 2021

يتوفر التجاري وفا بنك على قاعدة مالية متينة، تمكنه من مواجهة كافة تعهداته، كما تدل على ذلك نسبة الملاءة في الفترة **2018 – النصف الأول 2021**

التطور النصف الأول 20/2021	النصف الأول 2021	التطور 20/19	التطور 19/18	2020	2019	2018	
8,53%	33 429	5,10%	8,20%	30 802	29 303	27 074	الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) (1)
6,21%	42 706	3,40%	10,30%	40 209	38 870	35 253	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
-0,08%	261 556	-1,00%	6,50%	261 760	264 449	248 423	المخاطر المرجحة (3)
1,01pt	12,78%	+0,69pt	+0,18pt	11,77%	11,08%	10,90%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (1) / (3)
0,97pt	16,33%	+0,66pt	8,20%	15,36%	14,70%	14,19%	نسبة الملاءة (2) / (3)
+1,01pt	11,06%	+0,10pt	10,30%	10,05%	9,95%	10,50%	نسبة CET1

المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات الشركة

يستجيب إعداد نسب الملاءة على أساس فردي وعلى أساس موطن للمعايير الدولية للجنة بازل وتنظم بواسطة التعليمات التنظيمية لبنك المغرب :

- الدورية 26/G/2006 (المبنية بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 02/DSB/2007) والمتعلقة بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية والتي تهم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفق المقاربة المعيارية ؛
- الدورية 14/G/2013 (المبنية بتفصيل في النشرة التقنية عدد NT 01/DSB/2014) والمتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية للبنوك ومؤسسات الائتمان وفق معيار بازل III .

على إثر الأزمة الصحية، خفض البنك المركزي ب 50 نقطة أساس العتبات التنظيمية لتصير تواليًا 8,5% بالنسبة للدعامة 1 و 11,5% بالنسبة لنسبة الملاءة.

كما يتعين على مجموعة التجاري وفابنك تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية يسمح بامتصاص أزمات اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات الموصوفة أعلاه بعد اختبارات الضغط:

- اختبارات الضغط على مخاطر الائتمان : تخلف الأطراف المقابلة الأكثر هشاشة ، تحويل من 10% إلى 15% من الديون التي تمثل مخاطر مرتفعة ؛
- اختبارات الضغط على مخاطر السوق : انخفاض قيمة الدرهم مقارنة مع اليورو، تحول منحى النسب، انخفاض قيمة تصفية مختلف هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (للسندات والنقدية...)؛
- اختبارات الضغط على مخاطر الدول : اختبارات الضغط على قروض غير المقيمين في الدول التي تعرف مخاطر عدم الاستقرار السياسي ؛
- سيناريوهات تجمع بين عدة فرضيات.

انطلاقًا من يناير 2019، ولاعتبارات خاصة بالمراقبة الماكرواقتصادية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية الدورية المعاكسة " على أساس فردي و/أو موطن. وتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و 2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية الفئة 1. ويسبق احترام هذه العتبة الإضافية إشعار مسبق ل 12 شهرًا.

ويتم التصريح بنسبة الملاءة بشكل نصف سنوي مع نشر الدعامة الثالثة مما يكفل الشفافية للإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

تعتبر النسب التوقعية للتجاري وفا بنك على أساس فردي وموحد خلال 18 أشهر القادمة أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية الأساسية (الدعامة 1) و 12,0% على مستوى الأموال الذاتية الإجمالية السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

ويتم حساب الأموال الذاتية الاحترازية طبقا للدورية رقم 2013 G 14 والنشرة التقنية رقم 01 /DSB/2018 التي تدرج تأثيرات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية .

وبالنظر لحالات الشكوك المتعلقة أساسا بالظرفية الصحية لوباء كوفيد 19، قامت مجموعة التجاري وفا بنك بمراجعة توقعاتها على أساس سناريو محافظ. وفي هذا السياق، يعرض الجدول أدناه تطور نسبة الملاءة التوقعية خلال 18 شهرا المقبلة :

دجنبر 20	يونيو 21	دجنبر 21	يونيو 22	دجنبر 22	
30,8	33,4	33,4	35,4	35,1	الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)
9,4	9,3	8,3	7,5	7,3	الأموال الذاتية من الفئة 2
40,2	42,7	41,6	42,9	42,4	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
261,8	261,6	268,0	274,7	279,5	المخاطر المرجحة (3)
11,77%	12,78%	12,45%	12,88%	12,57%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (3) / (1)
15,36%	16,33%	15,53%	15,60%	15,17%	نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (2)
10,05%	11,06%	10,58%	11,06%	10,78%	نسبة CET1

بمليارات الدراهم المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات على أساس فردي

يعرض الجدول أدناه تطور نسبة الملاءة التوقعية خلال 18 شهرا المقبلة :

دجنبر 20	يونيو 21	دجنبر 21	يونيو 22	دجنبر 22	
44,5	45,5	47,7	48,5	50,3	الأموال الذاتية من الفئة 1 (1)
11,0	10,9	9,6	8,7	8,5	الأموال الذاتية من الفئة 2
55,5	56,4	57,4	57,2	58,8	الأموال الذاتية التنظيمية (2)
414,5	414,6	423,6	435,3	444,7	المخاطر المرجحة (3)
10,73%	10,97%	11,27%	11,14%	11,30%	نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 (3) / (1)
13,40%	13,60%	13,54%	13,15%	13,22%	نسبة الملاءة الإجمالية (3) / (2)
9,65%	9,89%	10,09%	9,99%	10,18%	نسبة CET1

بمليارات الدراهم المصدر : التجاري وفا بنك – حسابات على أساس موحد

XIII. تدبير مخاطر الدول

مكننت الدراسة المنجزة من طرف هيئة مخاطر الدول بدعم خبير خارجي بغية إضفاء الطابع الآلي على تدبير مخاطر الدول من :

- تشخيص المنظومة الموضوعية وملاءمتها مع المتطلبات التنظيمية مع تحديد عمليات التطور مقارنة مع تجارب دولية ؛
- إعداد نموذج تصوري من أجل تدبير أمثل لمخاطر الدول (كتل وظيفية ونظام معلومات خاص) بغية القيام بتنفيذ معلوماتي وتوسيع هذه المنظومة لتشمل الشركات التابعة الأجنبية وفق مقارنة تدريجية.

إن منهجية تعزيز الإطار المتعلق بتنفيذ التنظيم الجديد مكن من تدعيم تتبع مخاطر بنك التقسيط على الصعيد الدولي وكذا تقوية منظومة تدبير مخاطر الدول. كما سيساهم إحداث لجنة مخاطر الدول واعتماد إطار لتقبل مخاطر الدول ومشروع تنفيذ قاعدة لمعطيات المخاطر بشكل حاسم في تحسين دينامية التوطيد.

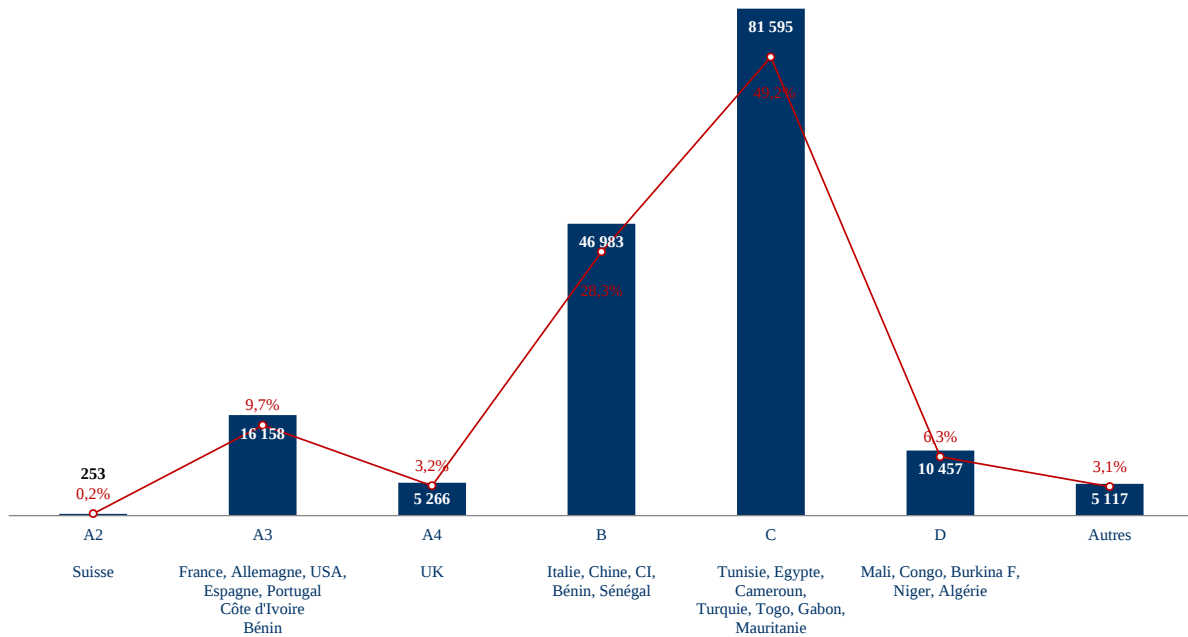
من ناحية أخرى، شكلت المساهمات موضوع اختبار لانخفاض القيمة. وكانت نتيجة هذا الاختبار حساسة لمختلف الفرضيات (النسب، التقلبات، الإطار الضريبي، التدابير الاحترازية، البيئة التنظيمية...) مما يقود لحساسية المساهمات المعنية.

منهجية تدبير مخاطر الدول

إن تنفيذ الاستراتيجية التنموية للبنك على الصعيد الدولي وكذا أحكام دورية بنك المغرب رقم 1/G/2008 حفزا البنك على وضع منهجية لتدبير مخاطر الدول بالنظر للمكانة المتنامية للمعاملات الدولية في حالات تعرض المجموعة للمخاطر وترتكز هذه المنهجية على المحاور التالية :

- يشكل ميثاق مخاطر الدول الذي اعتمده جهاز التسيير وصادق عليه الجهاز الإداري إطارا مرجعيا ينظم الأنشطة التي تترتب عنها المخاطر الدولية بالنسبة للبنوك ؛
- إحصاء وتقييم المخاطر الدولية : ينتشر النشاط المصرفي وشبه المصرفي للتجاري وفا بنك سواء على صعيد السوق المحلية أو على صعيد الدول الأجنبية من خلال شركاته التابعة أو فروعها هناك . وفي هذا الصدد، فإن تعرضه للمخاطر الدولية يتضمن كافة أصناف تعهدات البنك باعتبارها هيئة دائنة تجاه الزبناء غير المقيمين بالدرهم والعملات الأجنبية ؛
- إعادة معالجة وحساب التعرض للمخاطر الدولية تبعا لمبدأ تحويل المخاطرة مما يسمح بإبراز المناطق والدول المعرضة بقوة للمخاطر (بالقيمة وبالنسبة المئوية من الأموال الذاتية للبنك) وكذا أنواع المخاطر الموافقة. هكذا وكما يتبين من خلال الرسم البياني أسفله، نسجل بأن 51% من تعرضات البنك للمخاطر الدولية تتركز في بلدان مرتفعة المخاطر على سلم كوفاس.

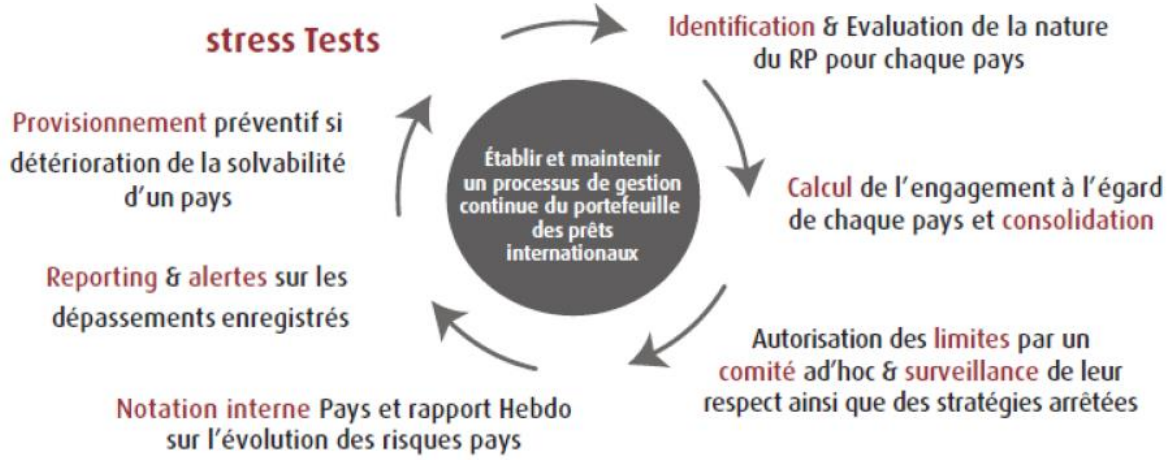
توزيع تعرضات مخاطر الدول وفق سلم كوفاس - 31 دجنبر 2020



Source : Attijariwafa bank

- فضلا عن التحليل الفردي للتعهدات حسب الدولة التي تشتغل بها كل الفروع وكذلك المقر الرئيسي، تسمح قواعد توطيد حالات التعرض ل مخاطر بوضع تصور عام على التعهدات الإجمالية للمجموعة ؛
 - إعداد ونشر تقرير أسبوعي لتطور المخاطر الدولية يلخص كافة الأحداث البارزة خلال الأسبوع (تغيرات تصنيف الوكالات ...) مع تحيين قاعدة " العالم " في مجال التنقيط السيادي للدول من طرف وكالات ستاندر أند بورس و موديز وفيتش وكوفاس ومنظمة التعاون والتنمية الأوروبية والتنقيط الداخلي للبنك وأدوات مقايضة مخاطر الائتمان للدول.
 - إعداد تنقيط داخلي اقتصادي لمخاطر الدول يجسد مستدل هشاشة الدول. ويعتمد هذا التنقيط على مقارنة متعددة المعايير التي تجمع بين المؤشرات الماكرواقتصادية ، وتنقيط الوكالات وكذا معطيات السوق وأساسا أدوات مقايضة مخاطر الائتمان باعتباره مؤشرا لاحتمال التعثر المرتبط بكل مؤسسة مصدرة.
 - إعداد تنقيط داخلي لسياسة مخاطر الدول يجسد هشاشة الدول في مواجهة عدم الاستقرار السياسي. ويرتكز التنقيط على مقارنة متعددة المعايير للتقييم يجمع بين تقييم المؤشرات النوعية المتعلقة بالقضاء (ضمان قضائي، محيط قانوني) ، ادارة والبيروقراطية، إعادة توزيع الثروات ومؤشر الديمقراطية وكذا تنقيط محيط الأعمال الذي يمكن من دراسة التنظيمات والقوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي وتلك التي تحد منه.
 - يتم تخصيص الحدود، المضبوطة تبعاً لنوعية مخاطر الدول ومستوى الأموال الذاتية للبنك ، حسب المناطق والدول والقطاعات ونوعية النشاط والمدة
 - تتبع ومراقبة احترام الحدود ؛
 - تموين مخاطر الدول تبعاً لتراجع حالات التعرض (تجسيد المخاطر، إعادة جدولة الديون ، تعثر الأداء، الربح الناتج عن مبادرة تخفيف الديون...) أو بفعل إنذارات سلبية مرتفعة بشكل ملحوظ.
 - اختبارات الضغط وهو تمرين نصف سنوي يتمثل في التأكد من قدرة البنك على مقاومة عوامل المخاطر القصوى (حالة تجسيد المخاطر السياسية في تونس وساحل العاج) وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
 - وقياس تأثيره على الرأسمال والمردودية.
- وإجمالاً، يخضع تدبير مخاطر الدول لمنهجية تضمن تغطية المخاطر الدولية منذ نشأتها إلى نهايتها.

منهجية تدبير مخاطر الدول



XII. مخاطر التشغيل وخطة استمرارية النشاط

1.IV مخاطر التشغيل

يندرج وضع منهجية لتدبير مخاطر التشغيل في إطار تعديلات بازل 2 وتفعيلها على الصعيد الوطني من خلال دورية تعليمات لبنك المغرب رقم DN/29/G/2007 والصادرة في 13 أبريل 2007. وتحدد هذه الأخيرة مخاطر التشغيل على أنها " مخاطر الخسائر الناتجة عن تقصير أو اختلال بفعل المساطر أو المستخدمين أو الأنظمة الداخلية أو بفعل أحداث خارجية". ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وبالنسبة للتجاري وفابنك، تشرف على منهجية تدبير مخاطر التشغيل هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " التي تم إحداثها ضمن " الإدارة الشاملة للمخاطر ". وقد أعدت هذه الهيئة بالنسبة لكل نشاط مهني خارطة للمخاطر تركز على مرجع لمناهج البنك. وتحدد كل مخاطرة ضمن هذه الخارطة وفق وتيرة حصولها وتأثيرها في حالة وقوعها.

بالنسبة للمخاطر الرئيسية لخارطة المخاطر، تم تحديد مخططات العمل بغية التخفيف من المخاطر أو الوقاية منها. ويتم بشكل منتظم تحيين هذه الخارطة بناء على عوارض تم تسجيلها في إحدى الهيئات أو إثر تغيير في منتجات وخدمات البنك.

وتعرض المقاربة المنهجية لإعداد خارطة المخاطر المعتمدة من طرف التجاري وفابنك من خلال المراحل الست التالية :

- المصادقة على المنهجية ؛
- تحديد وتقييم المخاطر
- تحديد مؤشرات تتبع المخاطر
- إعداد مخطط عمل للتقليص من المخاطر
- جمع العوارض وتتبع المخاطر المطلوب تدبيرها ؛
- اختبارات خلفية وإعادة تقييم المخاطر.

2.VI خطة استمرارية النشاط

سمح وضع خطة لاستمرارية النشاط من طرف " هيئة " مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمعلوماتية والبشرية " للبنك بإتمام منهجيته لتدبير مخاطر التشغيل الموضوعة خلال السنة المالية 2009 والتي أسفرت عن إعداد ميثاق وخارطة متكاملة لمخاطر التشغيل.

ويندرج وضع خطة استمرارية النشاط في إطار مقتضيات الدعامة الثانية لبازل II ودورية بنك المغرب رقم 47/G/2007 التي تنص على أن خطة استمرارية النشاط هي واجب تنظيمي.

ويتيح وضع خطة استمرارية النشاط ضمان استمرار أنشطة البنك واحترام تعهداته في حالة وقوع :

- أزمة أو اختلال تشغيلي رئيسي يؤثر على منطقة حضرية أو جغرافية كبرى ؛
- اختلال يؤثر على البنيات التحتية المادية ؛
- كارثة طبيعية
- هجوم خارجي
- خلل رئيسي في نظم المعلومات ؛
- اختلال ناجم عن نسبة ملحوظة من التغيّبات (مثلا : وباء) أو اختلال في خدمة حساسة ؛
- اختلال يصيب خدمة حساسة

III.1. المخاطر المتعلقة بالطابع غير المتوقع لمدة تأثير جائحة كوفيد-19

تجسدت تداعيات جائحة كوفيد-19 من خلال مختلف طلبات تمديد وتعليق القروض المرصدة. من ناحية أخرى، ارتفعت كلفة المخاطر ذات الصلة في السنة المالية 2020 لكن المجموعة في الطريق الصحيح من خلال عودة تدريجية للوضعية ما قبل كوفيد-19.

كما ساهم التجاري وفا بنك في دعم المقاولات الصغرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال منتجات خاصة بدعم المقاولات في فترة الأزمة الصحية ثم في الإقلاع الاقتصادي لاحقا.

وتبقى مدة جائحة كوفيد-19 غير مؤكدة بالنظر لظهور متحورات مختلفة. وعليه، يصعب توقع التأثير على الاقتصاد المغربي. ويظل التأثير على مجموعة التجاري وفا بنك مرتبطا بمدة الجائحة والقرارات المتخذة من طرف الحكومات والبنوك المركزية في دول الحضور وكذا تطور السياق الصحي وكذلك الظرفية الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ويمكن أن يكون للآزمة الصحية تداعيات مستدامة على بعض القطاعات الاقتصادية. ويمكن لأنشطة بعض الزبناء أن تتأثر ، ما قد يتسبب في تداعيات سلبية على مداخيل التجاري وفا بنك و أن يؤثر على كلفة المخاطر المتعلقة بارتفاع نسبة التخلف عن الأداء في ديون الزبناء.

IVI تركيز المخاطر على نفس المستفيد

تعتبر مخاطر التركيز الائتماني المخاطر المرتبطة بتعرض للمخاطر على مجموعة صغيرة من الأطراف المقابلة بشكل ينجم عنه خسائر كبيرة، في حالة تخلف هذه الأطراف عن الأداء بشكل يمكن أن يهدد القدرة المالية لمؤسسة ما أو قدرتها على تتبع أنشطتها الأساسية.

وطبقا للدورية 3/G/2001 المتعلقة بالمعامل الأقصى لنسبة مخاطر مؤسسات الائتمان، يجب على هذه الأخيرة أن تتمثل بشكل دائم، على أساس فردي وموحد، لنسبة قصوى تبلغ 20% بين، من ناحية، إجمالي المخاطر التي يتم تكبدها على نفس المستفيد والمخصصة بنسبة ترجيح تبعا لدرجة المخاطر باستثناء المخاطر المتكبدة على الدولة ومن ناحية أخرى صافي حقوق المساهمين.

ويمكن هذا المعامل من تحديد المصادر المحتملة لمخاطر التركيز وقياسها وإدارتها ومراقبتها والتحكم فيها.

جدول تركيز المخاطر على نفس المستفيد 2020-2018

السنوات	عدد المستفيدين	مجموع التعهدات (بالآف الدراهم)
2018	20	63 272 712
2019	16	56 302 225
2020	18	59 760 841

المصدر : التجاري وفابنك – حسابات الشركة

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/036/2021 بتاريخ 13 دجنبر 2021 وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.